هياكل دعم المقـــاولاتية لترقية مشاريعها في الجـــزائر

آسيا بن عمر
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
benamar.assia39@gmail.com

عبد الحفيظ خزان
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
khfadi-05@hotmail.com

التجاني طهراوي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي/ الجزائر
Tahraoui.tid@gmail.com

Support structures for the promotion of projects in Algeria

Assia benamor
University of echehid hamma lakhdar el oued/ algeria
benamar.assia39@gmail.com

Abdelhafidh khezzan
University of echehid hamma lakhdar el oued/ algeria
khfadi-05@hotmail.com

Tidjani tahraoui
University of echehid hamma lakhdar el oued/ algeria
Tahraoui.tid@gmail.com

Received: 12/12/2017 *Accepted: 03/02/2018* *Published: 30/06/2018*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على موضوع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الذي أصبح يحتل حيزا كبيرا من اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المشاريع الصغيرة في اقتصاديات الدول على مختلف الجوانب، وحتى على المستوى الاجتماعي مهما كان مستوى تطورها، بالإضافة إلى الدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية، إلا أن للمقاولاتية مواقف مختلفة ومن أحدا مواقفها إنشاء مؤسسة جديدة، ونضرا لصعوبة إنشائها فإنها تمر بعدة مراحـــل تحضيرية إلى غاية انطلاقها في النشاط، وذلك من خلال أنظمة المساندة والدعم من طرف الدولة لتفادي المخاطر ومواجهتها وخاصة في بداية نشاطها. بينمـــا تأخـــذ المقاولاتية وإنشاء المؤسسات في الجزائر أهمية كبيرة، إلا أنها بقيت دون المستوى مقارنة بالدول الأخرى، لذا تسعى الجزائر لترقية المشاريع المقاولاتية حتى ترقى إلى المستوى المطلوب من خلال الهياكل المختلفة المساندة والمرافقة لدعمها، وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها والتي تواجه المقاولين.

الكلمات المفتاحية: المقاول، المقاولاتية، إنشاء مؤسسة جديدة، أجهزة الدعم والترقية.

Abstract: This study aims to identify the subject of Entrepreneurship and the creation of institutions which became occupies a great deal of attention of governments and many countries, especially with the increasing place occupied by small businesses in the economies of the countries on various aspects, and even on no matter what their level of development and social level, as well as the role that It is played in a different future development programs, but for Entrepreneurship different positions and one positions the establishment of a new institution, and the difficulty of its inception, it passed through several preparatory stages until its launch in activity, and through the support systems and support by the state to avoid the risk and response, especially at the beginning of its activity. While taking entrepreneurial and the establishment of institutions in Algeria of great importance, but it remained below the level compared to other countries, so Algeria is seeking to upgrade entrepreneurial projects even live up to the desired through the various structures of support and accompaniment for its support level, and overcome all the difficulties faced and facing contractors.

Keywords: entrepreneur, Entrepreneurship, create a new institution, Support and upgrade devices

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين، وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفه ومرونته التي تجعله قادرا على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الابتكار والإبداع والتجديد وتطوير منتجات جديدة، لذا كان إلزاما على الدول النامية خاصة منها الجزائر العمل على زيادة فعالية المقاولاتية وإنشاء مؤسسات جديدة وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها والتي تواجه المقاولين، حيث انتهى الأمر إلى إقامة العديد من شبكات أجهزة الدعم والمرافقة لمساعدة أصحاب المشاريع على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، وتزويدهم بالنصح والاستشارة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية إنشاء مؤسسة، وتفادي كل الأخطار التي تواجهها ولا سيما في المراحل الأولى من بداية نشاطها.

في ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي المقاولاتية، وما هي الأجهزة الداعمة لترقية مشاريعها في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا البحث إلى المحاور الرئيسية:

أولا: مفاهيم أساسية للمقاول والمقاولاتية

ثانيا: مواقف المقاولاتية وإنشاء مؤسسة جديدة

ثالثا: الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الجزائر

أولا: مفاهيم أساسية للمقاول والمقاولاتية

1. مفهوم المقاول، دوافعه وتصنيفاته

1.1 مفهوم المقاول:

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له فمصطلح المقاول "Entrepreneur"ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر، وهي كلمة مشتقة من الفعل "Enreprender" والذي معناه باشر، التزم، تعهد، وبالنسبة للغة الانجليزية فإنها تستعمل نفس الكلمة "Entrepreneur" للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية[1]، كما عرف القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين "Enreprender"تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...إلخ، ومصطلح "Entrepreneur" الذي يعني الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي[2].

بينما تم التعرض إلى مسألة المقاولة من الناحية النظرية لعديد رواد الاقتصاد مثل: **كانت يون، جان يول ساي، شومبيتر، بيتردراكر**، حيث كانوا من الأوائل الذين أشاروا إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاد تسيير (Eco-Management) إلى اقتصاد مقاولين (Eco-d'entrepreneurs)، إذ اعتبروا بأن المقاول هو الشخص المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة[3]، كما عرف شومبيتر بأن المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار، وبالتالي فوجود قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تنشئ منتجات ونماذج عمل جديدة، والتالي فإن

الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، أو عبارة عن الشخص المبدع الذي يقوم بإيجاد توليفات جديدة لوسائل الإنتاج تأخذ الأشكال التالية: إنتاج سلع أو خدمات جديدة، إدخال طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر التموين بديلة، وصف طريقة تنظيمية جديدة، وبالتالي فقد نظر شومبيتر إلى دور المقاول كوظيفة فهو الذي يحدث الإبداع والابتكار اللذان يعملان على تحديث جميع عوامل الإنتاج ورفع مستويات الأنشطة[4].

وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على استغلال الفرص المتاحة، وبشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة في ظل بيئة لا يقينية، معتمدا في ذلك على الإبداع، بالإضافة إلى ما سبق ويتصف بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع[5].

ومن خلال ما سبق يظهر أن المقاول تم معالجته إما وظيفيا أو وصفيا، فالأسلوب الوظيفي الذي يركز على أعماله، سلوكاته ووظائفه التي تحدد نوع هذا المقاول، والأسلوب الوصفي الذي يهتم لخصائص والصفات التي يملكها في حد ذاته[6].

2.1 دوافع المقاول:

تتمثل الأسباب التي تدفع بالمقاول إلى إنشاء مؤسسة خاصة إلى دوافع اقتصادية واجتماعية وشخصية، وهي كالتالي:[7]

- دوافع اقتصادية كالرغبة مثلا في تحقيق ربح مادي، التشجيع المقدم من طرف البنوك، استغلال فكرة أو فرصة في السوق أو استخدامات جديدة لمنتج موجود، أو استغلال فكرة جديدة تسمح بتقديم منتجات أو خدمات جديدة...إلخ؛
- دوافع اجتماعية كضرورة حتمية إتباع عادات وتقاليد عائلية أو الرغبة في تحقيق مكانة اجتماعية...إلخ؛
- دوافع شخصية كرغبة المقاول في العمل لحسابه الخاص، الاستقلالية، الاستفادة على الصعيد الشخصي من الخبرة المهنية المكتسبة سابقا، تشجيع الأهل أو الأصدقاء، التشجيع المقدم من الزبائن أو الموردين...إلخ.

3.1 تصنيف المقاول:

يلاحظ تزايد الاهتمام حول دراسة المقاول ضمن الأبحاث الأكاديمية، ولقد قسم Mintzberg المقاولين إلى أربع مجموعات، وهي المقاولين ذوي الإمكانية، والرياديين الذين لديهم النية لإقامة مشروع، ورياديين فعليين، ورياديين ليست عندهم النية لبدء وإنشاء مشروع جديد[8]، بينما قامت "جاكلين لوفر" سنة 1975 بدراسة امتدت من 1950 إلى 1970 من خلال 60 حالة لإنشاء مؤسسات، حيث توصلت إلى أن الدافع المهيمن والأهداف الأساسية للمقاولين يمكن عرضها في أربع أنواع، وهي:[9]

1.3.1 المقاول المدير أو المبدع: حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة، هذا النوع من المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق، الانجاز، السلطة، هذه الأهداف تدور في المقام الأول حول التطوير والإبداع.

1.3.1 المقاول المالك والمتوجه نحو النمو: هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجة ملحوظة إلى السلطة.

3.3.1 المقاول الرافض للنمو لكنه يبحث عن الفعالية: هذا المقاول يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية أولى، ويرفض النمو الذي يمكن أن يؤدي إلى عدم تحقيق الهدف الأول، فدوافعه ترتكز حول حاجات السلطة.

4.3.1 المقاول الحرفي: نجد في هذه المقاربة وجه المقاول المذكور سابقا، فالدافع الأساسي لديه لإنشاء مؤسسته هو الحاجة إلى الاستقلالية، أما الأهداف فهي البقاء والاستمرارية، فالاستقلالية عنده أهم من النجاعة الاقتصادية.

نلاحظ من التقسيمات والأنواع السابقة للمقاولين تعدد وتنوع تصنيفاتهم، وقد يعزي ذلك إلى اختلاف المنهج الفكري والخلفية العلمية لكل باحث بالنظر إلى تصنيف المقاولين وإبراز تطبيقاتهم، وأنواعهم المختلفة، واختلاف طبيعة الفرصة ونوعها.

4.1 المقاول وسير النشاط المقاولاتي:

لقد اهتمت المقاربة الاقتصادية بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، واهتمت مقاربة الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، ولذلك جاء الاتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال، وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح، من بينها نجد أعمال P.Drucker الذي أشار إلى أن أسباب نجاح المقاول في الإبداع الذي يعتبر وسيلة ضرورية لزيادة الثروات حيث يجب على المقاولين البحث عن مصادر الإبداع وعن المؤشرات التي تدل على الابتكارات التي يمكنها النجاح، ويجب عليهم أيضا الإطلاع على المبادئ التي تسمح لهذه الابتكارات بالنجاح وتطبيقها،

كما ركز أيضا على أهمية التغيير، والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق، كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يستغل فيه المقاول هذه الموارد إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى أو أن يقوم باستعمال الموارد التي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيه أكثر إنتاجية. بينما اقترح Garter على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما عليه، وقدم في هذا الصدد نموذجا يصف عملية إنشاء مؤسسة جديدة، هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية، المؤسسة، ويعتبر الباحث مجموع النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى، وتتمثل هذه النشاطات في البحث عن الفرصة المناسبة، البحث عن الفرصة المناسبة، جمع الموارد، تصميم المنتج، إنتاج المنتج.

2. ماهية المقاولاتية

1.2 تعريف المقاولاتية:

هناك العديد من التعاريف للمقاولة، والتي مثلت موضوع نقاشات عديدة، وفي مختلف التخصصات، ونذكر منها: تعرف المقاولة على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها، إذ أنه عمل اجتماعي بحت على حد قول (Mauss Marcel)، بينما يعرف كل من (Beranger) وآخرون المقاولية "Entrepreneuriat" المشتقة من "Entrepreneurship"، والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة، وبالتالي يمكن أن تعرف المقاولية بطرقتين:[10]

- على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج بإنشاء وتنمية مؤسسة أو بشكل أشمل إنشاء نشاط؛
- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مواجهة خطر بشكل فردي.

أما ألان فايول (Alain Fayolle) فقد عرف المقاولية على أنها حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم الأكادة أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي، وهذه الحالات يمكن أن ترتبط بمايلي:[11]

- إنشاء مؤسسة أو نشاط من طرف أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات؛
- استعادة نشاط أو مؤسسة من أفراد مستقلين أو من طرف مؤسسات؛
- تطوير وإدارة بعض المشاريع المخطرة في المؤسسات، القيام بتسيير بعض الوظائف أو المسؤوليات داخل المؤسسات.

كما عرفها (Hernandez) بأنها مجموعة من المراحل التي تقود لإنشاء مؤسسة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية، ...إلخ)، وذلك لاستغلال الفرص وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل[12].

وبالتالي فإن المقاولاتية هي عبارة عن الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد من أجل إنشاء ثروة، وذلك من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على الواقع، وهنا يمكن الإشارة إلى أن هناك أوجه تشابه واختلاف بين إنشاء المؤسسة والمقاولاتية نبرز منها فيمايلي[13]:

- تتشابه فكرة إنشاء مؤسسة مع مدلول المقاولاتية في كونهما عبارة عن إنشاء مؤسسة بصفة قانونية، حيث يشتركان في هدف الإنشاء، ألا وهو تحقيق أرباح الذي يقوم على نسبة المخاطرة المرتبطة بطبيعة المجازفة والمبادرة؛
- بينما يختلفان من حيت اتسام المقاولاتية بأنها مؤسسة غير نمطية فهي تتميز بالإبداع، وقد تصبح المؤسسة المقاولاتية مؤسسة نمطية إذا قلدت منتجاتها بشكل واسع، وفي ظل عدم تطويرها، وتتميز أيضا بنسبة المخاطرة لأنها تأتي بالتجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج، أما أرباحها احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية؛
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية أي المبادرة مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة الشركاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسة التسيير بشكل مباشر ومستقل بدلا من الاعتماد على مجلس للإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع.

وبناءا على ما سبق يمكن تحديد الجوانب الرئيسية للمقاولاتية كما يلي:

- هي عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- تخصيص الوقت الجهد والمال؛
- تحمل المخاطر المختلفة الناجمة عن المخاطرة؛
- الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة.

مهما كان المعنى الذي أعطي للمقاولة، فإن هذه الأخيرة تجمع بين المفاهيم الثلاث الرئيسية: إنشاء المؤسسة، روح المقاولة والمقاول

2.2 روح المقاولاتية:

أصبح موضوع تطوير الروح المقاولاتية يشمل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة، ومن خلال هذا سنحاول توضيح مفهوم الروح المقاولاتية من خلال إظهار أوجه الاختلاف بين المصطلحين غالبا ما يتم المزج بينهما في الاستعمال، وهما روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise)، وروح المقاولة (L'esprit d'entreprendre)، حيث تعرف روح المؤسسة بأنها مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول[14]، أما روح المقاولاتية مرتبط بالدرجة الأولى بالمبادرة والنشاط، وبالتالي الأفراد الذين يملكون روح المقاولاتية لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود

إمكانية للتغيير، وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وذلك عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة[15]، وبصيغة أخرى يمكن أن نعتبر روح المقاولاتية هي القدرة على مزج المبادرات بالقدرة على الابتكار وتقبل أو احتمال المخاطر المحسوبة، ويضاف إلى هذه العناصر القدرة أيضا على تحين الفرص التي يتيحها السوق وتعبئة الموارد، واستغلالها بشكل فعال في عملية إنتاجية أو خدمية مقبولة اجتماعيا.

3.2 الثقافة المقاولاتية:

يخضع مفهوم الثقافة المقاولاتية لتأثير المحيط وبعض العوامل الخارجية، حيث تعرف بشكل عام على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها في الاستثمار رؤوس الأموال، من خلال إيجاد أفكار مبتكرة جديدة وابتكار في مجمل القطاعات الموجودة، إضافة إلى وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات التحفيز وردود أفعال المقاولين، بالإضافة للتخطيط، واتخاذ القرارات، والتنظيم والمراقبة، كما أن هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها هذه الثقافة، وهي العائلة، المدرسة، المؤسسة[16].

ويلخص نموذج (J-P SABOURIN et Y.GASSE) مفهوم الثقافة المقاولاتية، حيث يبرز المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتعلمين وبالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولاتية، ومن خلال تحليل ثمانية برامج تكوينية لاحظ الباحثان أنه توجد علاقة إيجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد والإمكانيات المقاولاتية، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات، وهي على النحو التالي[17]:

1.3.2 المسبقات: تمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لديهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

1.3.2 الاستعدادات: هي مجموع الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاول والمتمثلة في: المحفزات، المواقف، الأهلية والفائدة المرجوة، والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

3.3.2 تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة، والتي تشمل العوامل الإيجابية وعوامل عدم الاستمرارية انقطاع، فكلما زادت كثافة الدوافع المحركة فهي تشجع الأفراد أكثر على خلق المشاريع، والأفراد الذين يملكون إمكانيات وقدرات مقاولاتية أكبر فهم يحتاجون لدوافع محركة أقل.

4.2 أهمية دعم المبادرات المقاولاتية:

تلعب المقاولاتية دورا كبيرا في العديد من المجالات الخاصة فيما يتعلق بالتشغيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تولي دول العالم الثالث أهمية بالغة، وذلك راجع إلى العناصر الآتية:[18]

– توفر فرص عمل فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة، مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية؛

– قدرة المقاولاتية في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الإنتاج للوحدة؛ بالإضافة إلى توفر العمالة الصعبة من خلال تعويض الاستيراد والمساهمة في التصدير في أحيان كثيرة إذا ما هيأت لها الظروف للقيام بذلك؛

– المساهمة في تلبية بعض احتياجات المشروعات الكبيرة عن طريق المقاولة من الباطن سواء بالمواد الأولية أو الاحتياجات الأساسية، الاستفادة من الخدمات التكنولوجية والمحلية؛

– العمل على إقامة مشروعات البنى التحتية، وهذا ما نلاحظه في الدول العربية؛

– الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع المساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛

– بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

3. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولة:

1.3 الآثار الاقتصادية للمقاولة:

ويمكن إيجاز بعض التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن المقاول والنشاط المقاولاتي فيمايلي:[19]

1.1.3 زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع: تعمل المقاولة على زيادة متوسط الدخل الفردي، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع، حيث تكون الريادة في مواقع متعددة، وهذا التغيير يكون مصحوب بنمو وزيادة في المخرجات، وهذه تسمح بتشكل الثروة للأفراد عن طريق زيادة عدد المشاركين في مكاسب التنمية، مما يحقق العدالة في توزيع مكاسب التنمية.

2.1.3 الزيادة في جانبي العرض والطلب: إن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في العرض، كما الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب، حيث تعمل على زيادة في جانبي العرض والطلب.

3.1.3 تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، من خلال تغذيتها للمؤسسات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها، حيث يمكن أن تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض التكاليف الإنتاج في المؤسسات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية.

4.1.3 توجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة: تستطيع الدولة أن تشجع الاتجاه المقاولين في أعمال معينة مثل الأعمال التكنولوجية أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة، وذلك عن طريق بعض الحوافز التشجيعية للرياديين لإقامة مشاريعهم في تلك التخصصات أو تلك المناطق.

5.1.3 المساهمة في النمو السليم للاقتصاد: تحتل الأعمال الصغيرة مكانة مهمة جدا في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدرا مهما لاستمرار المنافسة، بالإضافة إلى تمكين الشركات الكبيرة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الأساسية للسكان في المناطق النائية، كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع أو خدمات جديدة يصعب التنبؤ حولها، بالإضافة إلى أنها ضرورية لتطوير القدرات الإدارية الفردية ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة الاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم.

2.3 الآثار الاجتماعية للمقاولة:

بالإضافة للآثار الاقتصادية يمكن أن نستعرض بعض الآثار الاجتماعية من خلال مايلي:

1.2.3 زيادة التشغيل: إن الاهتمام الدولي المتزايد بالمقاولات راجع إلى الدور الذي تؤديه على مستوى التشغيل، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة كونها تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمل، مما يجعلها أداة هامة لاستيعاب العرض المتزايد للقوة العاملة، خاصة في الدول النامية التي تتميز بالتوفر النسبي لليد العاملة على حساب رأس المال، لذلك فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه، بالإضافة إلى ذلك تلعب المقاولة والأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة.[20]

2.2.3 عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تعمل المقاولة على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الاقتصادية صناعة، تجارة، خدمات، مقاولات وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة فرص العمل وإزالة الفوارق الإقليمية الناتجة عن تركيز الأنشطة الاقتصادية في إقليم معين[21].

3.2.3 مكافحة الفقر والترقية الاجتماعية: منذ منتصف الثمانينات، ظهرت أهمية المقاولة المصغرة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصاة اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية، وخاصة تجربة "بنك الفقراء" في بنغلاديش[22].

4.2.3 الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود المقاولين والمنظمات الصغيرة في الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة[23].

ثانيا: مواقف المقاولاتية وإنشاء مؤسسة جديدة

1. مواقف المقاولاتية المختلفة:

إن إقامة الأعمال من قبل الأفراد، يمكن أن يحصل بثلاث طرق، ويقوم المقاولة بالمفاضلة بين مختلف هذه الحالات، وذلك بعد الاطلاع على خصائصها، وتتمثل في:

1.1 إنشاء مؤسسة جديدة:

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة تعد عملية معقدة وغير متجانسة تختلف دوافعها من مقاول إلى مقاول آخر، ويمكن أن تتم وفق عدة طرق سوف نتطرق لأهمها من خلال مايلي:[24]

1.1.1 إنشاء مؤسسة من العدم: إن هذه العملية ليست بالأمر السهل، حيث تحتاج هذه المؤسسة إلى مدة طويلة حتى تتمكن من إطلاق منتجاتها في السوق، وإقناع الزبائن بمنتجاته، وهذا الأمر يزداد صعوبة كلما زادت درجة الابتكار في المنتج.

2.1.1 إنشاء مؤسسة عن طرق التفريغ: وتنشأ هذه المؤسسة من خلال الدعم المقدم من طرف المؤسسات للمقاول الذي يعمل لصالحها، وذلك بالسماح له بإنشاء مؤسسته الخاصة أو شراء مؤسسة موجودة بشكل مستقل عن طريق مؤسسته الأصلية، بينما تقدم له بالمقابل الدعم والمرافقة، وتعتبر هذه العملية سهلة مقارنة بسابقتها.

3.1.1 الحصول على امتياز: يمثل الامتياز نظاما تسويقيا يحتوي على اتفاقات قانونية تعطي الحق للمقاول بقيادة عمل يملكه وفق شروط وفترة متفق عليها مع المؤسسة المانحة للامتياز.

4.1.1 إنشاء فروع: توكل المؤسسة القائمة في هذه الحالة للمقاول الذي يعمل لصالحا مشروعا ذو طبيعة مقاولاتية.

2.1 شراء مؤسسة قائمة:

في هذه الحالة يختلف الأمر عن إنشاء مؤسسة جديدة، حيث يعتمد المقاول عند شرائه المؤسسة على ما تمتلكه من إمكانيات في الحاضر، وعلى تاريخها السابق وعلى هيكلها التنظيمي، وكذلك إذا كانت المؤسسة في حالة جيدة أو تواجه صعوبات[25].

3.1 المقاولة الداخلية:

المقاولة الداخلية تعني تنظيم المشاريع داخل المؤسسات القائمة لكي تستطيع مواكبة المستجدات والتكيف معها بشكل سريع، والعمل أيضا على تطوير وتنويع منتجاتها بشكل دائم ومستمر عن طريق الإبداع والابتكار، بينما تلجأ أيضا إلى المبادرة بإنشاء مشاريع جديدة إلى جانب مشاريعها السابقة، ويتم تطوير المقاولة الداخلية وفقا لشروط متعددة، ونجز منها فيما يلي:[26]

- يجب على الإدارة العليا في المؤسسة مساندة المشروع القائم ماديا ومعنويا وتوفير المصادر المالية والبشرية اللازمة، بالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع على العمل الجماعي المنظم وعملية التجربة؛
- يجب على المؤسسة توفير الموارد الضرورية للمشاريع الجديدة، وتسهيل عملية الحصول عليها؛
- تقديم المكافآت إلى المقاولين الذي يعملون لصالح المؤسسة نتيجة الجهد الذين يبذلونه، وفعاليتهم في تطوير وإنجاح المشروع.

2. مراحل إنشاء مؤسسة جديدة:

إن عملية إنشاء مؤسسة جديدة تمثل شكلا من أشكال الأنشطة المقاولاتية المختلفة، ونظرا لصعوبتها سنركز على عرض مختلف المراحل الضرورية لإنشائها فيما يلي:

1.2 البحث عن فكرة:

تعبر الفكرة عن الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع أو المقاول بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن، وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع مقاولاتية ناضجة ثم إلى مؤسسة، ويتم البحث عن الفكرة من خلال ملاحظة الحياة اليومية، ونقد المنافسة، والبحث عن الحلول والبدائل[27].

2.2 الدراسة الاقتصادية والمالية للمشروع:

تعتبر هذه الدراسة لمشروع المؤسسة بالنسبة للمقاول من بين أهم الخطوات الواجب القيام بها قصد معرفة إمكانية تحقيق مشروع والمردودية المنتظرة منه، وتتمثل في:

1.2.2 الدراسة التجارية للمشروع: ويتم تقسيم هذه الدراسة فيما يلي:[28]

1.1.2.2 دراسة السوق: هي مرحلة تحضيرية لانطلاق المؤسسة، وهذه الدراسة تتمثل في جمع المعلومات التي تستخدم كأساس في تحديد الخطة التسويقية، وتتضمن هذه الدراسة على تحليل السوق وميولاته الرئيسية، الطلب والعرض، محيط المؤسسة، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن العملية الأساسية التي تقوم عليها دراسة السوق هي تجزئة السوق، والتي تسمح بتقسيم المستهلكين إلى شرائح وفق معايير معينة.

2.1.2.2 تحديد رقم الأعمال التقديري: بعد الانتهاء من دراسة السوق وتحديد القطاعات السوقية المستهدفة، يمكن حساب رقم الأعمال التقديري، وذلك باستعمال عدة طرق نذكر منها طريقة الأهداف وطريقة الحصص السوقية.

3.1.2.2 تحديد الاستراتيجية التسويقية: تهدف الاستراتيجية التسويقية إلى توضيح نقطتين أساسيتين، وتتعلق النقطة الأولى بكيفية اختيار الزبائن أو الهدف وذلك من خلال دراسة السوق المستهدف، أما النقطة الثانية تكمن في كيفية التموقع في السوق، والصورة التي سيقدمها المقاول عن مؤسسته للزبائن والمنافسين.

4.1.2.2 تحديد السياسة التجارية: تتعلق هذه السياسة بعاصر المزيج التسويقي إذ يعرف على أنه مجموعة من الأنشطة والوسائل التي تتخذها المؤسسات أو رجال التسويق لإقناع الزبائن بشراء منتجاتهم[29]، إذ يتم من خلاله دراسة السلعة التي تتناسب الزبائن، ودراسة وتحديد السعر المناسب لبيعها ثم عملية ترويجها ومن ثم توزيعها عن طريق قنوات التوزيع، وذلك من أجل إشباع حاجات ورغبات الزبائن، وتحقيق أقصى ربح.

2.2.2 الدراسة المالية للمشروع: بعد اختيار الفكرة الخاصة بنشاط المؤسسة، والانتهاء من إجراءات دراسة السوق المتعلقة بها يشرع المقاول في إنجاز الدراسة المالية لمشروع مؤسسته، والتي تعتبر مرحلة أساسية تمكنه من اكتشاف مدى جاهزيته للانطلاق في النشاط، وذلك بعد حصر مختلف الاحتياجات والموارد المالية الضرورية لنشاط المؤسسة، وكذلك تسمح له بالتأكيد من التناسق المالي للمشروع[30].

3.2.2 تحديد مصدر تمويل المؤسسة: يعتبر اختيار مصدر تمويل مؤسسة من أهم القرارات المالية التي تواجه المقاول، لذا لابد من دراسة مصادر التمويل المختلفة ليكون مصدر مناسب للمؤسسة، وتتمثل هذه المصادر في مصادر تمويل داخلية المتمثلة في مدخرات المقاولين، وكما يحصلون على هذا التمويل من علاقاتهم مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء والشركاء، أما التمويل الخارجي فيكون عن طريق الائتمان التجاري والمصرفي، التمويل عن طريق شركات رأس المال المخاطر، التمويل الايجاري.

3.2 اختيار الشكل القانوني للمؤسسة:

يعتبر الشكل القانوني للمؤسسة من أهم القرارات الواجب اتخاذها من طرف المقاول، وذلك نظرا لتأثيره الكبير على المؤسسة، إذ يحدد علاقة المؤسسة بالغير، إضافة إلى المسؤولية القانونية في مختلف المعاملات سواء كانت دالية أو خارجية، ويوضح مدى تدخل الحكومة في المؤسسة، بينما تجدر الإشارة إلى أنه عند اتخاذ شكل الملكية كمعيار للتقسيم، نجد أن الأشكال القانونية للمشاريع الاقتصادية تنقسم إلى المؤسسة فردية والشركة.

4.2 إعداد مخطط العمل:

يعد مخطط العمل عبارة عن وثيقة تقديرية تحضر من طرف المقاول، والتي تدل بصفة تفصيلية على محتوى المشروع واستراتيجية تطويره، والنمو المرتقب لرقم الأعمال، والنتائج المستقبلية، وخاصة حجات التمويل، أي أن مخطط التمويل يظهر الرؤية الاقتصادية والمالية للمؤسسة، وإعداده بالطريقة الصحيحة يضمن اهتمام وثقة الشركاء[31].

5.2 انطلاق المؤسسة في النشاط:

تمثل هذه المرحلة الخطوة الأولى لتجسيد الهدف الذي يتم تحديده في مخطط الأعمال، وفي الدراسة التجارية والمالية والتقنية لمشروع المؤسسة الذي أعد من طرف المقاول، ومن هنا يمكنه الانطلاق في النشاط، بينما يتم الانطلاق الفعلي في النشاط حسب إجماع رأي العديد من الباحثين إبتداءا من تلقي أولى الطلبات وبداية الإنتاج أو من أولى المبيعات[32].

3. الأنظمة المساندة لإنشاء المؤسسة:

إن الأنظمة المساندة لإنشاء المؤسسة عبارة عن عوامل محتملة يمكنها أن تؤثر بشكل ملائم أو غير ملائم على القدرات المقاولاتية للفرد، بمعنى من ناحية التمويل، والذي بدوره يقوي التوجه المقاولاتي للأفراد، ويقود أيضا إلى إنشاء مؤسسة، وهذه الأنظمة بدورها تنقسم إلى:[33]

1.3 الدعم المالي: وهنا كما سبق وذكرنا، يتأتى سوى من خلال شبكة علاقاته الخاصة، بمعنى محيطه العائلي أو أصدقائه، أو أفراد آخرون) مصادر تمويل غير رسمية (أو من خلال وجود مؤسسات رأس المال المخاطر، بالإضافة للوكالات الخاصة بدعم إنشاء المؤسسات من طرف الشباب.

2.3 النصائح والتكوين: وهي تمثل عامل مهم في مسار العمل المقاولاتي، حيث عادة ما تقدم الجامعة من خلال تكوينها خاصة إذا كان في مجال المؤسسات والأعمال، الأسس المساعدة على كيفية تسيير مؤسسة (تبعا للبرامج الوزارية).

3.3 الدعم السوقي: وهنا نخص بالذكر، وجود حاضنات المؤسسات والمرافقين لها، والتي يتمثل دورها في تقليص تكاليف بدء المشروع، والذي من شأنه تسهيل إنشاء المؤسسات، وكذا نوعية متابعة نجاح مؤسساتهم.

ثالثا: الهياكل الداعمة لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الجزائر

1. لمحة مختصرة عن إنشاء المؤسسات في الجزائر:

إن بروز القطاع الخاص في الجزائر كان نتيجة موجة الخوصصة التي مست جزء من الاقتصاد الجزائري، حيث تمت خوصصة بعض المؤسسات العمومية نظرا لهشاشتها المالية، والتي أدت لتعرضها لخطر الإفلاس، مما نتج عن ذلك زيادة عدد المؤسسات الصغيرة في السنوات الأخيرة في النسيج المؤسساتي الوطني، حيث قدرت الزيادة بحوالي أربع مرات في حين تضاعف معدل الإنشاء، وبالرغم من هذا إلا أن مازال نسيج المؤسسات ضعيف بالمقارنة مع بقية الدول الأخرى، بينما سجلت الجزائر سنة 2005 معدل كثافة ضعيف يقدر بـ 1000 مؤسسة لكل 100.000 ساكن، في حين سجلت البلدان المتقدمة معدلات متطورة تراوحت بين 4000 و8000 مؤسسة لكل 100.000 ساكن، أما بالنسبة لمتوسط كثافة الإنشاء سجلت الجزائر 93.21 لكل 100.000 ساكن في حين يتراوح هذا المعدل بين 400 و800 لكل 100.000 ساكن في البلدان المتقدمة، ومن هنا يتضح لنا بالرغم من تزايد نسبة الإنشاء المؤسسات في الجزائر إلا أنها لا تزال منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة، كما وضعت الحكومة الجزائرية مخطط تنموي خلال فترة الخماسي الثاني الذي يمتد من 2010- 2014 بإنشاء أكثر من 200 ألف مؤسسة مصغرة وصغيرة عن طريق مراكزها الداعمة لهاته المؤسسات مؤسسة ومقدرة بنسبة 71.10%.

أما بالنسبة إلى نمط إنشاء المؤسسات في الجزائر يتم وفقا مايلي:[34]

- الإنشاء التقليدي للمؤسسات: وهو يتعلق بالاستثمار الخاص والمشكل من الأموال الخاصة، حيث يضم 70% من المؤسسات المنشأة.

- المؤسسات المصغرة للشباب المستفيد من آلية الإنشاء (ANSEJ): ونسبة هذه المؤسسات هي 29% من إجمالي المؤسسات.

- شركة الموظفين (Société de salariés): وهي مكونة من المؤسسات العمومية المنحلة، والتي تم إنقاذها من طرف الموظفين، وذلك بعد استفادتهم من دعم قروض الامتياز، وتقدر نسبتها بـ 01% من إجمالي المؤسسات المنشأة.

أما فيما يخص مميزات هذه المؤسسات أشارت دراسة في علم الاجتماع لتأثير المتغيرات الاجتماعية والثقافية على سلوكات المقاولين بأنها موروثة عن المنظمة الاجتماعية والاقتصادية والفلاحية، ومن مميزاتها مايلي:

- إن تسيير المؤسسة مرتبط بأهداف تحقيق تماسك عائلي، مما يؤدي غالبا إلى تصرفات غير عقلانية، وهناك تأثير كبير للسلطة الأبوية في التسيير؛
- أحد أهم الأهداف الموضوعة هو توفير العمل لعدد أكبر من أفراد العائلة؛
- تعطي أهمية كبيرة للمجموعات العائلية والعرقية، والتي يتم وفقها التوظيف؛
- الأموال التي تستغلها المؤسسة مصدرها غير رسمي، وعادة من العائلة والأقارب، وهي غير قابلة للقسمة حتى في حالة غياب المالك، وتسييرها مبني على اليقظة والأمن، بالإضافة إلى الرجوع للأموال خارجية، إقامة شراكة أو مجموعة من الشركاء.

كما يتصف الجيل الجديد من المقاولين بكونه ذو مستوى تعليمي عال، وهذا راجع للتشجيع الذي تلقوه من العائلة لمواصلة الدراسة في الجامعة، من أجل مواصلة تسيير مؤسسة العائلة إن وجدت، وحسب ما جاء في نفس الدراسة لكي يصبح الشخص مقاول في الجزائر يجب أن يتوفر على العديد من الموارد، وتتمثل فيما يلي:[35]

- موارد مهنية والتي تتلخص في القدرات والكفاءات؛
- موارد اجتماعية وذلك من خلال تكوين علاقات والمشاركة في الشبكات المهنية؛
- موارد إدارية من خلال معرفة العمل الإداري والبنكي؛
- موارد ثقافية والتي تتمثل في المستوى التعليمي والتمدرس.

وكل هذه الموارد تتطلب الوقت وتدخل العائلة، وحسب نظرية Bordieu لتعدد رؤوس الأموال، فرأس المال الثقافي لا يكف لوحده لإنشاء مؤسسة، بل يجب توفر الخبرة والشبكات والأموال.

إن واقع المقاولاتية وحريتها في الجزائر تواجه عوائق عديدة بسبب البيروقراطية والفساد، وارتفاع الضرائب وصعوبة القوانين، فوفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015 للبنك الجزائر الدولي في المرتبة 154 عالميا وراء الدول المجاورة مثل تونس والمغرب، والتي هي على التوالي 60 و71عالميا، بعدما كانت مرتبها 116في عام 2007، والأسوأ من ذلك فالجزائر في السنوات الأخيرة كانت من بين المراتب الأخيرة في الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على سبيل المثال، حيث يتطلب بدء أعمال تجارية جديدة في الجزائر في متوسط 20 يوما على افتراض 14 إجراءا، بينما وصلت نسبة 40% من المؤسسات لا تجد أرضا لمشاريعها نتيجة للبيروقراطية والفساد، حيث بلغ الفساد مستويات لا تطاق نظرا لأنه يؤثر بشكل خطير على الحوكمة الجيدة في الجزائر.

2. أجهزة الدعم لترقية المقاولاتية والمؤسسات الناشئة في الجزائر:

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، حيث قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف نتطرق لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بالإضافة إلى أجهزة أخرى.

1.2 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

وهي عبارة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01- 03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية[36]، ونجد لهذه الوكالة عدة مهام منها ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها، وتسيير المحفظة العقارية الثابتة الخاصة بالاستثمار، واستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم، وتسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد، بالإضافة إلى منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به، وتسيير صندوق دعم الاستثمار[37]، والجدول الموالي يوضح إحصائيات للمشاريع الاستثمارية من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 و2017.

جدول رقم (01): الإحصائية للمشاريع الاستثمارية (ANDI) حسب نشاط القطاع خلال الفترة 2002-2017

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	3.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.09	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164666	08.15	158780	12.89
السياحة	1266	02	1228830	**08.59**	77158	06.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	**08.90**	125014	10.15
التجارة	2	%0.00	10914	0.08	4100	0.33
الإتصالات	5	%0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	**63235**	**%100**	**14300664**	**%100**	**1231594**	**%100**

المصدر:[38] احصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

ومن خلال الجدول يتضح أن قطاع النقل يستحوذ على النسبة الأبرز من المشاريع المدعمة في إطار الوكالة بنسبة 46.28% من مجموع المشاريع، لكنه لا يساهم بشكل كبير في خلق منصب العمل فهو لا يشغل12.89% من مجموع اليد العاملة لهذه المشاريع، وذلك لسهولة الإنشاء وقلة المخاطرة بالنسبة لهذه المشاريع كما أن مبالغا صغيرة مقارنة بعدد المشاريع، ثم يليها قطاع قطاع الصناعة 20.09% كما يقدر نسبة تمويلها 58.56 % التي تمثل أكبر نسبة تمويل، بالإضافة إلى أنها تحوز على أكبر عدد من اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الأخرى تقدر بـــ 43.73%، والشكل يوضح توزيع مشاريع الوكالة حسب النشاط بالنسبة لعدد المشاريع ومناصب الشغل ومبالغ التمويل

الشكل رقم (01): توزيع مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاع النشاط

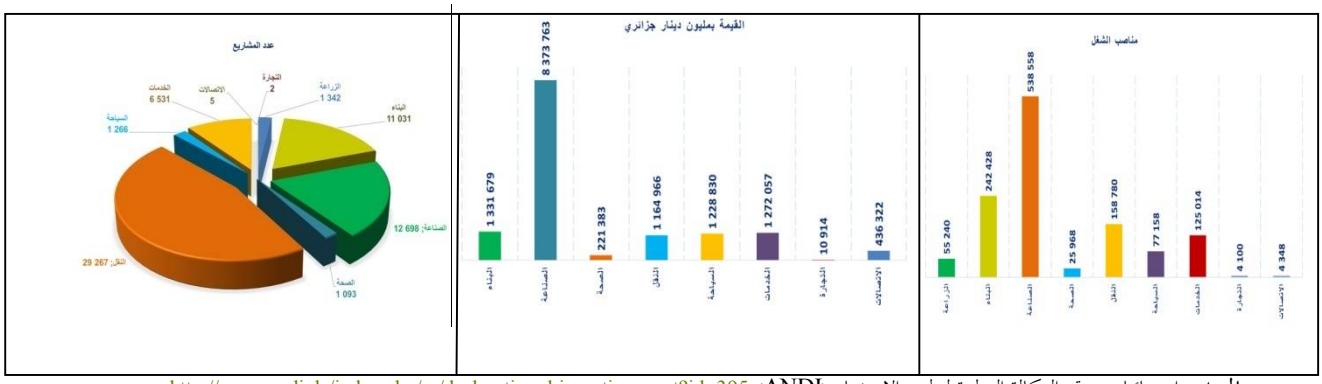

المصدر: احصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

2.2 الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

لقد تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 165-05، المؤرخ في 03 ماي 2005، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وتتمتع لشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتقع تحت وصاية الوزير المكلف لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرأس مجلس التوجيه والمراقبة[39]، وتتمثل مهامها في تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته، بالإضافة إلى ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات، والمتابعة الديموغرافية لهذه المؤسسات من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، بالإضافة إلى إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، وجمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[40].

3.2 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويتمثل الهدف من وراء تأسيسها مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، بينما تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل، وتمنح الوكالة تمويل المشاريع المقبولة من خلال مستويين فقط من الاستثمار حيث يبلغ الحد الأقصى للمستوى الأول 2.000.000 دج، والمستوى الثاني، حيث تتراوح فيه قيمة الاستثمار ما بين 2.000.000 و10.000.000 دج[41]، بينما تتوزع فيه مساهمة كل طرف من الأطراف للمستويين حسب الجدولين التاليين:

جدول رقم (02): المستوى الأول للاستثمار ANSEJ

القروض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	القرض البنكي دون فائدة
%25	%05	%70

جدول رقم (03): المستوى الثاني للاستثمار ANSEJ

القروض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
%20	%08	%10	%72	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

نلاحظ مما سبق بأن نسبة إجمالي المساهمة الشخصية والقروض بدون فائدة تصل في الغالب إلى 30%، وحتى يكون المشروع متوازنا يجب أن تصل المساهمة الخاصة على الأقل هذه النسبة حتى تكون الوكالة قد ضمنت نسبيا التوازن المالي للمشروع.

الجدول رقم (04): عدد المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط والنوع إلى غاية 30.06. 2017

فطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	الرجال	النساء	النسبة النسوية
الزراعة	54 147	51622	2525	%05
الصناعات التقليدية	42674	35362	7312	%17
البناء والأشغال العمومية	32543	31826	717	%02
الري	544	520	24	%04
الصناعة	24892	21352	3540	%14
الصيانة	9391	9231	160	%02
الصيد	1131	1115	16	%01
الأعمال الحرة	9699	5362	4337	%45
الخدمات	106288	88920	17368	%16
نقل بالتبريد	13385	12996	389	%03
نقل المسافرين	18986	18505	481	%03
نقل البضائع	56530	55821	709	%01
المجموع	**370210**	**332632**	**37578**	**100**

Source: Bulletin d'information statistique de la PME, n° 31, decembre 2017.

يتضح من الجدول أعلاه أن النسبة الكبرى في المشاريع الناشئة في إطار الوكالة كانت في قطاع الخدمات حيث وصلت 106288، وكانت عدد المشاريع المتحصل عليها الرجال تقدر بـــ 88920 وتليها على التوالي قطاع نقل البضائع والزراعة حيث تقدر عدد مشاريعهما بـــ 56530، 147 54 على التوالي، وعددها بالنسبة للرجال تقدر بـــ 55821، 51622 على التوالي، حيث أن في كل مشاريع القطاعات الحظ الأوفر كان للرجال إلى في قطاع الأعمال الحرة كانت عدد المشاريع للعنصر النسوي حظ مقارنة بمشاريع القطاعات الأخرى حيث تقدر بنسبة 45%.

4.2 الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994، والذي كلّف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، حيث أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، و لم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل تقديم مساعدات مالية وأخرى مجانية من أجل تقليص خطر البطالة الاقتصادية، حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات لكبار السن العاطلين عن العمل بين 30 و50 عاما، بالشراكة مع وزارات ومؤسسات الدولة، وكما يعمل على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المزيد من المشاريع، وتوفير أيضا خدمات ومساعدات مالية تشبه إلى حد بعيد ما تقدمه ANSEJ (قرض ثلاثي بين المقاول، CNAC والبنك)، وكذلك المرافقة في جميع مراحل المشروع[42]، ونبين الهيكل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): الهيكل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

المستوى الأول: قيمة الاستثمار أقل أو يساوي 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض المصرفي
%1	%29	%70
المستوى الثاني: قيمة الاستثمار مابين 5.000.000 دج و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض المبنكي
%2	**%28**	**%70**

المصدر:[43] المادة 03 و04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 06 مارس 2011، ص:22.

وبالإضافة إلى ذلك يوضح الجدول الموالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب القطاعات النشاط.

الجدول رقم (06): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب القطاعات النشاط

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	%	مناصب الشغل	%	مبلغ التمويل (دج)	%
المهن الحرة	3398	4.58	7972	5.25	10.975.173.091.34	5.51
الصناعات التقليدية	2511	3.39	6822	4.72	5.649.514.298.05	2.84
الخدمات	3647	4.92	12677	8.78	11.361.264.052.60	5.70
الصناعة	152	0.21	548	0.38	862.981.362.17	0.43
الزراعة	4346	5.86	12492	8.65	14.266.823.520.98	7.16
الصيانة	406	0.55	1006	0.70	887.800.497.70	0.45
الالبناء والأشغال العمومية	95	0.13	213	0.15	439.332.373.69	0.22
الري	234	0.32	516	0.36	612.107.370.78	0.31
نقل البضائع	13.962	18.83	30525	21.13	45.875.871.980.52	23.02
نقل المسافرين	35662	48.11	56631	39.20	87.407.684.342.10	43.87
الصيد البحري	9717	13.11	15055	10.42	20.922.861.903.73	10.50
المجموع	**74130**	**100**	**144457**	**100**	**199.261.414.793.66**	**100**

المصدر:[44] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 22، 2013، ص: 04.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة يركز في تمويل المشاريع الخاصة بنقل المسافرين ونقل البضائع بنسب 43.87% و23.02% على التوالي.

5.2 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل، هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس، المبادرة الذاتية وعلى روح المقاولة، ولهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي[45]، ومن خلال الجدول الموالي سيوضح كيفية توزيع القروض الممنوحة.

الجدول رقم (07): توزيع القروض الممنوحة حسب نوع التمويل إلى غاية 30 جوان 2018

صيغة التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
تمويل شراء المواد الأولية	763254	90.33
التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع	81672	9.67
المجموع	844926	100

المصدر:[46] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

نلاحظ من خلال الجدول السابق لسنة 2013 أن القروض الممنوحة لتمويل شراء الموارد الأولية نالت الحض الأوفر بالنسبة إلى التمويل الثلاثي لإنشاء مشروع. بينما الجدول الموالي توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط.

جدول رقم (08): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2018

قطاعات النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة %
الصيد البحري	804	0.1
الصناعات التقليدية	148260	17.55
الخدمات	172243	20.39
الصناعة الصغيرة	331023	39.18
الزراعة	117134	13.86
التجارة	3583	0.42
البناء والأشغال العمومية	71879	8.51
المجموع	844926	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن الصناعة الصغيرة تحضى على النصيب الوفير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القـــرض المصغر تصل عدد القروض الممنوحة لها 331023 بنسبة تقدر بـــ 39.18%، تليها نشاط الخدمات والصناعات التقليدية على التوالي: عدد القروض الممنوحة لهما 172243 و148260 بنسب 20.39 % و17.55 %، وكما نوضح في الجدول الموالي توزيع القـــروض الممنوحة حسب المستوى التعليمي.

جدول رقم (09): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2018

مستوى التعليم	العدد	النسبة %
دون المستوى	135394	16.02
متعلم	13207	10.56
ابتدائي	127598	15.10
متوسط	420949	49.82
ثانوي	113805	13.47
جامعي	33973	4.02
المجموع	844926	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح أن فئة الأفراد الذين لديهم مستوى التعليم الموتوسط تحضى على النصيب الوفير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تصل عدد القروض الممنوحة لها 420949 بنسبة تقدر 49.82% تليها ذوي المستوى دون المستوى ومستوى الابتدائي على التوالي، حيث تقدر عدد القروض الممنوحه لهما 135394 و127598 وبنسب 16.02% و15.10%، تليهما نسبة المستوى الثانوي تقدر بـ 13.47% وفي الأخير نسبة المتحصلين على الشهادات الجامعية التي لها نصيب الأصغر يقدر بـ 4.02% ويعود ذلك إلى غالبيتهم موظفون.

6.2 المقاولاتية من خلال حاضنات الأعمال:

حاضنات الأعمال هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتهدف حاضنات الأعمال إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وتأخذ ثلاثة أشكال منها: المحضنة وهي تتكفل بأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات، وورشة الربط وهي هيكل دعم تتكفل بأصحاب المؤسسات في قطاع الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية، ونزل المؤسسات حيث تتكفل بأصحاب المؤسسات المنتمين إلى ميدان البحث، بالإضافة إلى ذلك تتكفل المحاضن)المشاتل) بتسيير وإيجار المحلات وتقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري، إضافة إلى تقديم الإرشادات الخاصة والاستثمارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع، وتتكون المحضنة من مجلس إدارة ومدير ومجلس اعتماد للمشاريع[47].

7.2 مراكز التسهيل:

مراكز التسهيل هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه المراكز بمهام عدة من أهمها دراسة الملفات والاستشراف على متابعتها وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع، وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس، مرافقة أصحاب المؤسسات في ميدان التكوين والتسيير، ونشر المعلومة الاقتصادية المتعلقة بفرص الاستثمار، بالإضافة إلى دعم وتطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة، وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار[48]، والجدول الموالي حصيلة نشاط مراكز التسهيل.

الجدول رقم (08): حصيلة نشاط مراكز التسهيل إلى غاية جوان 2014

مركز التسيير	عدد المشاريع المستضافة	عدد المشاريع المرافقة	عدد مخططات الأعمال المعدة	عدد المؤسسات المنشأة	مناصب العمل المستحدثة أو المنتظرة
تيبازة	425	142	46	24	90
وهران	2511	455	47	301	494
أدرار	107	58	29	22	1167
برج بو عريريج	569	448	16	59	394
إليزي	328	147	22	13	220
تمنغراست	65	39	-	12	31
النعامة	484	244	2	84	31
تندوف	242	36	22	11	56
جيجل	427	368	3	34	125
الجلفة	236	29	2	2	75

سيدي بلعباس	75	59	53	25	142
البليدة	40	-	-	-	-
المجموع	**4180**	**2052**	**242**	**587**	**1544**

source:[49] bulletin d'information ,statistique de la PME Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprises de la Promotion de l'Investissement, édition 2013,N 22, p29.

من خلال الجدول السابق يتبين أن نشاط مراكز التسهيل في الجزائر أكثر توسعا 12 مركز تسهيل، بالرغم من أنها لا تشمل جميع ولايات الوطن، إلا أنها تقدم خدمات معتبرة بحيث تستضيف 4180 مؤسسة توظف 1544 عاملا،كما تقوم بمرافقة 2052 مؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت في إعداد 242 خطة أعمال وفي إنشاء 587 مؤسسة

8.2 الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا:

الوكالة الوطنية لترقية حظائر التكنولوجيا هي عن مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع في علاقتها مع الدولة للقواعد الإدارية، كما تعد تاجرة في علاقتها مع الغير، وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتكلف بأداء المهام الأساسية المتمثلة في إعداد واقتراح عناصر باستراتيجية وطنية في مجال ترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية، كما تصور وضع حظائر تكنولوجية موجهة إلى تعزيز الطاقات الوطنية، بالإضافة إلى أنها تآزر بين المؤسسات الوطنية للتكوين العالي والبحث العلمي، وكذا المؤسسات التي تستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال حول برامج تنمية الحظائر التكنولوجية[50].

في ديسمبر2009، تم إنشاء حاضنة في سيدي عبد الله في ولاية الجزائر العاصمة تحت إشراف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية الحضائر التكنولوجية، حيث تم تصميم هذه الحاضنة خصيصا لدعم المشاريع المبتكرة، ومنح الفرصة للمقاولين المبدعين لبدء مشروعهم في بيئة ديناميكية، موجهة نحو الابتكار، توفر الحاضنة التكوين والمرافقة في جميع مراحل المشروع إلى غاية انطلاق المؤسسة، كما تؤدي الحاضنة أيضا دور الوسيط بين البنوك ووكالات دعم المقاولاتية. حيث يجب على حاملي المشاريع تقديم طلب الحصول على دعم لمشاريعهم أمام هيئة، وهي التي سوف تقرر بشأن قبول طلباتهم، حيث تستضيف الحاضنة عشرين مشروعا في السنة لفترة 24 إلى 30 شهرا، كما أنها تهدف إلى خلق 15 مؤسسة ابتكارية (start-ups) في السنة، وبالمثل، تم افتتاح حاضنة ثانية وهي الحظيرة التكنولوجية بورقلة التي دشنت مؤقتة في 1مارس 2012، وفي إطار مخطط التطور الرباعي2010 - 2014 للوكالة الوطنية لتدعيم وتطوير الحظائر التكنولوجية تم إعلان ثلاث حظائر تكنولوجية جهوية عنابة، وهران، ورقلة، وبعدها ثلاث حظائر تكنولوجية أخرى الحظيرة التكنولوجية في سطيف، قسنطينة وبوغزول إضافة إلى حاضنة في غرداية التي أعلنت مؤخرا.

9.2 المبادرات الخاصة لترقية المقاولاتية في الجزائر:

شهدت الجزائر أيضا العديد من المبادرات من الجهات الفاعلة الاقتصادية الخاصة، مع أهدف متماثلة في كل مرة وهي تعزيز التوجه والفعل المقاولاتي، المبادرات في صورة الأكاديمية الجزائرية للمقاولاتية، التي أنشئت في أكتوبر 2010، وهي تعمل من خلال عمليات التوعية وعن طريق المسابقة على إعطاء توجيه الشباب حاملي المشاريع من الأوساط الأكاديمية، وجميع شرائح المجتمع، كما تأسست تعاونية مبادرة المؤسسات المبتكرة الجزائرية (ASI) في عام 2009 من خلال شراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أعلنت نفس التعاونية في أكتوبر 2011 عن إنشاء صندوق استثماري جزائري أمريكي يسمى ملائكة أعمال القصبة، وبالتالي إدخال طريقة جديدة للتمويل في الجزائر[51].

الخـــــــــــــــــــــاتمة

في ختام هذه الدراسة توصلنا إلى أن المقاولاتية تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الجديدة، لتأخذ أشكالا أخـــرى كعملية اقتناء مؤسسة قائمة في حد ذاتها ناجحة كانت أم فاشلة، وكل الأنشطة الضرورية لإعادة بعثها من جديد وكـــذلك المقاولـــة الداخلية، إلا أن عملية إنشاء المؤسسة الجديدة تحضى بأهميتها بالغة في الحياة الاقتصادية رغم صعوبات التي تمـــر بهـــا لانطلاقهـــا في النشاط، بينما تواجه المقاولاتية والمؤسسات قيودا كثيرة وخاصة في الجزائر، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية للمقاولين وإنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة، حيث أخذت مرتبة الجزائر بالانخفاض في ترتيب البنك الـــدولي في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015، وذلك نتيجة عدة أسباب التي أدت إلى هذا الوضع.

الاقتـــــــــــــــراحات:

على ضوء هذه الدراسة يمكن طرح بعض الاقتراحات:

– العمل على تنمية ثقافة المقاولة نشر روح المقاولاتية بين مختلف أفراد المجتمع عامة من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة تشجع علـــى المبادرة، الإبداع وابتكار، وبين طلبة الجامعات خاصة ذات تخصصات اقتصادية؛

– العمل على خلق حاضنات أعمال ومشاتل على مستوى الجامعات بالتنسيق مع أجهزة الدعم وذلك للمشاريع الإبداعية التي تكـــون من تصميم الطلبة، قصد ترقية روح المقاولاتية لديهم؛

– ضرورة تكيف السياسات الداعمة للمشاريع المنتجة، والعمل على إحداث تنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها، وتوفير مرونة المحيط الإداري والمالي الذي يشكل دعما أمام الاستثمار،

– تشجيع الدولة لكل أجهزة المرافقة والدعم بالجزائر التي تهدف إلى ترقية المشاريع الصغيرة وتطوير أجهزة أخرى مماثلة أو مكملة لها، تكثيف الجهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمشكل التمويل، وذلك من خلال البنوك التجارية والمؤسسات المالية علـــى اســـتحداث فروع متخصصة تعمل على تقديم قروض بنسب منخفضة وضمانات ميسرة لصالح المقاولين،

– تمكين مختلف المقاولين من التخفيضات الجبائية وعدم اقتصارها على تلك المؤسسات التي تم إنشاؤها بدعم أجهزة ترقية المقاولاتية في الجزائر.

الاحالات والمراجع:

[1] Alain FAYOLL et Azzedine TOUNES, **L'odyssée d'un concept et les multiples figures de l'entrepreneur**, In Problèmes économiques, N° 2, février 2007, p: 918.

[2] Sophie BOUTILLIER et Dimitri UZUNIDIS, **L'entrepreneur** : **une analyse socio-économique,** édition d'économica, Paris, 1995, p: 08.

[3] مصطفى طويطي، استراتيجية قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية (التجربة الجزائرية نموذجا)، **مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2015، ص: 12.

[4] فوزي آيت سعيد، **دور الغرف المهنية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة حالة الغرف الصناعية التقليدية والحرف في دعم روح المقاولاتية)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص: 134.

[5] توفيق خذري، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (المسارات والمحددات)، **مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، جامعة حمة لخضر الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص: 04.

[6] CASSON (M**), l'entrepreneur, Editions d'Economica**, Paris, 1991, p: 21.

[7] نادية دباح، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص: 25.

[8] مجدي عوض مبارك، **الريادة في الأعمال**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص: 39.

[9] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 08.

[10] توفيق خذري، علي عماري، المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة (دراسة حالة لطلبة جامعة باتنة)، **الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر2011، ص: 06.

[11] Alain FAYOLLE, **Le métier de créateur d'entreprise**, Edition d'organisation, Paris, 2005, P: 16.

[12] فوزي آيت سعيد، **مرجع سبق ذكره**، ص: 135.

[13] محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي (دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة)**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص: 19.

[14] Catherine Leger-Janiou, **Le profile du créateur d'entreprise**, Edition L'Harmattan, Canada, 1997, p: 91.

[15] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007-2008، ص: 06.

[16] بلقاسم ماضي، عبير حفيفي، ثقافة المؤسسة والمقاولاتية، **الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، أيام 06-07-08 أفريل 2010، ص: 07.

[17] محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 15- 16.

[18] مصطفى طويطي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 14- 15.

[19] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[20] محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 48.

[21] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[22] يوسف بودلة، عبد الحق بن تفات، **دور المقاولة المصغرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحديات التي تواجهها**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، يومي: 18– 19 أفريل، 2012، ص:05.

[23] توفيق خذري، حسين الطاهر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

[24] نادية دباح، **مرجع سبق ذكره**، ص ص: 28- 30.

[25] Alain Fayolle**, Entrepreneuriat, Dunod**, Paris, 2004, pp: 65-66.

[26] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 31- 32.

[27] صندرة صايبي، صندرة صايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة**، أساليب المرافقة، دار المقاولية، قسنطينة، 2008- 2009، ص ص: 14- 15.

[28] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34- 35.

[29] صباح محمد أبو تايه، **التسويق المصرفي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل، عمان، ط1، 2008، ص: 95.

[30] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 35.

[31] صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 24- 26.

[32] نادية دباح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 45.

[33] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مربـــاح ورقلـــة، يومي 18-19أفريل 2012، ص: 07.

[34] Khalil ASSALA, PME en Algérie de la création à la mondialisation, **8éme CONGRÈS INTERNATIONAL FRANCOPHONE ET PME "L'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales",** 25- 26- 27 Octobre 2006, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, Suisse, pp: 04-05.

[35] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 155- 156.

[36] المادة 01، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص: 08.

[37] المادة 03، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 55، الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2001، ص:08.

[38] احصائيات موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

[39] المرسوم التنفيذي رقم 05 – 165، **الجريدة الرسمية**، العدد 32، 04 ماي 2005، ص: 28.

[40] سفيان بدراوي، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول (دراسة ميدانية بولاية تلمسان)**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية البشرية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014- 2015، ص: 118.

[41] المادة 02 و03 و04، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 52، الصادر بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

[42] المادة 05، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 44، الصادر بتاريخ 07 جويلية 1994، ص ص:06- 07.

[43] المادة 03 و04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 14، الصادرة بتاريخ 06 مارس 2011، ص:22.

[44] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرة المعلومات الإحصائية، الجزائر، العدد 22، 2013، ص: 04.

[45] الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر بتاريخ 25 جانفي2004، ص: 08.

[46] الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes

[47] صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[48] الماد 02، **الجريدة الرسمية الجزائرية**، العدد 13، الصادرة بتاريخ 26 فيفري 2003، ص:18 .

[49] bulletin d'information, **statistique de la PME Ministère de l'Industrie**, de la Petite et Moyenne Entreprises de la Promotion de l'Investissement, édition 2013, N 22. P: 29.

[50] صندرة صايبي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 52- 53.

[51] محمد قوجيل، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 164- 165.